والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم
وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع سببا في البقا هو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل
منها اما حقيقة عرفية او اصطلاحية واما مجازا مشهورا وقد اختار السيد حمله
على احد هذين المعنيين وحمله على الادراك حاسر الصاحبي ويعني ان تعلم ان ما ذكره
المص من كون الملكة وسيلة الى البقا انما يناسب الملكة التي هي العقل بالفعل واما الملكة
بالمعنى الذي سلف انه المراد هنا فهي وسيلة الى الحاصل في البقا وتسبب الحصول عن
واما عدم احتمال اطلاقه على كل منهما حقيقة لان المتبادر الى الفهم من اطلاق العلم
على العلوم المدونة والصناعات هو الملكة والقواعد من غير اشتقاقه وهذا
علامة النقل بعضهم محتاج الى القرينة في تعيين احدهما بخصوصيته هذا وقال
قوله المعلومة الاشارة الى المناسبة المصححة للنقل ان كان اطلاق العلم على احدهما حقيقة
والى وجه المجاز ان كان العلم مجازا عن الاصول والقواعد يعني انه من اطلاق المصدر
على المفعول وان كان مجازا عن الملكة فوجهه انه من اطلاق اسم المسبب على السبب او بالعكس
فان الملكة بالمعنى الذي مر سبب للعلم اي استحضار المعلومات واستحصال المجهولات
وهي ايضا مسببة عنها فانها لا تحصل الا بعد تحصيل طرف من المسائل معتد به واما المعنى
العقل بالفعل فالسببية والمسببية من كلام المحقق الشريف الا ان يراد بالعلم هنا
هو الاصول والقواعد كما يدل عليه قول المص [illegible] اعظم ما صنف فيه ولا خفا
قوله وسميته في ثمانية ابواب قوله ولا سيما اهم المعرفة في الجزئيات حتى خص بعضهم
المعرفة بالجزئيات والعلم بالكليات وعمم البعض فيهما فاستعمال البعض المعرفة في الكليات
متفق عليه فناسب ان يؤثر المص العلم على [illegible] لان المعلوم هنا جزئيات وهي الاحوال
المذكورة ولا بعد ان يكون معنى قوله ولا سيما اهم المعرفة في الجزئيات لا شاهد على
استعمال المعرفة في الجزئيات قال المص [illegible] والاسماء واستعمالها في الجزئيات ليس عليه
لا شاهدها على العلم كما لا يخفى قوله يستنبط منه ادراكات جزئية انما كانت

الادراكات

الادراكات جزئية لان المدركات التي هي الاحوال المذكورة هي الجزئيات لانها هي التي تطابق
بها اللفظ مقتضى الحال بعينه بواسطة واما الكليات فانما يكون بها التطابق بواسطة
استعمال اللفظ على الجزئيات وجزئية المدرك من التصديقات تستلزم جزئية الادراك
فظهر من هذا ان هذا التفسير لاي ابتناء على تخصيص استعمال المعرفة من حيث هي
بالجزئيات قوله كل فرد فرد وصل الافراد قوله فرد الثاني تاكيد لفظي وقد يجعل
من قبيل وصف الشيء بصفة قصد الى الكمال والمراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل
في صيغة مع ان العموم مراد كما في معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة
المقام فان المذكور في الاثبات قد يعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهي كل بسبك
القرينة قوله بدا الاقرب هو الثاني بامل قوله يعني ان اي فرد [illegible] هذه
العناية في الشرح واحمه قوله وكذا المحسنات البديعية فقد اطلقوا القول بان هذه
المحسنات لا تحلو لها الا بالمطابقة [illegible] المعلوم ان الحال قد يقتضي ايرادها
وذلك يكون تطبيقا للكلام على مقتضى الحال فلا بد من القول بانها قد تورث الحسن
الذاتي وقد يحصل بها المطابقة فيحصل من الجهة الاولى عن البلاغة ويدخل فيها من
الجهة الثانية وقد اشار الى شيء من هذا المحقق الشريف في بحث الالتفات نافلا عن
بعضهم وكانهم انما اطلقوا القول بخروجها لان مقتضى الحال اكثرها لا تخلو عن بدرة
وخفا فلم يذكروا احكامها في مباحث المعاني بل ذكروا انها من المحسنات ما صفا
مقتضى الحال اياه [illegible] والتجنيس [illegible] كالالتفات والاعتراض فكان ذلك
منهم نوع تنبيه على ان الحسن الذاتي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمعان في شيء واحد
فيكون محسنا احسانا ذاتيا وعرضيا معا قوله على ما اشار اليه في المفتاح
حيث قال في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره وان المذكور حقيقة
هو الكلام لا الكيفيات قوله وصرح به في شرحه ذكر العلامة في شرح

Copyright © King Saud University